

## «كلام الناس»: استعادة الثقة أولاً

### راجانا حمية

يفترض أنه «ديموقراطي». لكن، في أية حال، وعند الحديث عن «انتخاب رئيس»، يمكن السؤال عن ماهية المجتمع الديموقراطي. في محاولة للإجابة، يمكن الإحالة إلى تعريف تشومسكي. يعتبر المفكر الأميركي الشهير أن هناك مفهومين للديموقراطية. المفهوم الأول يعتبر أن المجتمع الديموقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة للمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم، وأن تكون وسائل الإعلام مفتوحة وحرّة. وإن بحثت عن المعنى اللغوي لكلمة الديموقراطية في قاموس، فستجد التعريف ذاته. أما المفهوم الآخر للديموقراطية، فهو أن يُمنح العامة من إدارة شؤونهم ومن إدارة وسائل الإعلام التي يجب أن تظل تحت السيطرة المتشددة. والمهم برأي تشومسكي، الفهم، أن هذا هو النظام المعمول به، وأنه يملك أساساً نظرياً. في الشق العملي اللبناني، الشق العملي شههي للبحث الأكاديمي، ورُحِبَ لدرجة أنه يسمح باستعارات أيضاً. كتاب في صحف «سعودية» فتشوا عن «ضحايا» وصول عون. هناك ضحايا لعون، لا بأس. لكن ماذا عن «ضحايا» الحريري منذ عشرين عاماً؟ لا يوجد «ضحايا». توجد «أخطاء». «الضحايا فقط في الحالة «العونية». آخرون رأوا أن عون هو «رئيس الأسد ونصرالله»، والرجل ليس بعيداً عن هذه الأجواء. لكنه، مرشح سعد الحريري أيضاً. أين ذهب نواب الحريري من المقال؟ تبخروا. ثمة من راجع في صحيفة سعودية «سلوك» العونيين في الحكومات. وهو سلوك يحتاج إلى نقد بلا شك. ولكن أين يختفي النقد في حالة الوزراء الآخرين، لماذا يصير طرياً وهادئاً؟ هناك «ترند» لا يمكن السبر عكسه: عون ليس مقبولاً.

في أوروبا الستينيات، لعبت الاتحادات النقابية دوراً في صناعة «رأي عام»، كذلك الدور الذي لعبته الكنائس في أميركا بعد الحرب العالمية الثانية. الرأي العام، بمعنى أن تختار بين خيارات محددة وموجودة، الرأي العام في الواقع، حسب عالم الاجتماع الفرنسي، بيار بورديو، لا وجود له. هناك نخبة محلية لديها أهداف يتوجب تحقيقها. في بلد يبدو أقل حجماً كـ «لبنان»، وفي زمن «التواصل الاجتماعي»، أين هي هذه النخبة؟ جماعة «التوك الشو»، جماعة «الفايسبوك»؟ هذا مخيب لكنه قد يكون بجانب الصواب في أحيان كثيرة. لا توجد نخبة أكاديمية فاعلة في لبنان. الإجابة العلمية معقدة، لكن «وظيفة» صناعة «رأي عام» محلي، لا تعمل لأهداف لبنانية على نحو خاص، هذا ما يمكن الجزم به. نحن نتحدث عن أموال عربية كبيرة تصرف في هذا الإطار، لتشكيل رأي عام معاد لحزب الله، الذي لا يقف متفجعاً حيال الأمر بدوره. غير أن ما هو لافت أيضاً، في «ترند» شيطنة عون، هو أن النقد ليس ضد الصيغة، بقدر ما هو ضد عون. إن كان عون مع حزب الله، فأين كان ميشال سليمان يوم السابع من أيار؟ يسأل «مراقبون». يتوجب الإنتباه، بعد أحداث السابع من أيار، حدث «اتفاق الدوحة». وهكذا، أصبح ميشال سليمان رئيساً «لطيفاً»، ورد «الطيبون» جميعهم، وبصوت واحد، إن كان أول الغيث قطرة، فكيف إن كان قطر؟

### الناس البديهية.

#### «الكرامات الثلاث»

استعادة الدولة معركة. وهذه دونها درب طويل. لكن، ذلك لا يمنع أن للناس حقوقاً يطالبون بها، ولو كانت الإدارة مسروقة. وهي حقوق بديهية لا يمكن أن تختلف المطالبة بها من مواطن إلى آخر. فعندما تسأل أحداً ما عما ينتظره من إنجازات من العهد الرئاسي الجديد، لن يأتيك كلام «كبير». سيأتي كلام على مقياس من يعاون بشكل يومي. «أمور بسيطة جداً تتعلق بالحفاظ على كرامة المواطن». وفي تعريف كرامة المواطن، ستأتي ثلاثة مطالب: أولها المطلب البديهي المتعلق بالصحة التي ينص الدستور على أنها حق لكل مواطن. يعني أنه «إذا انوجعت بتقوت على المستشفى بتعالج»، يقول خلف. وهذا يعني «تأمين الطبابة وتأمين الدخول إلى المستشفى بلا مئة من أحد وتأمين الدواء الجيد». بتعبير آخر تطبيق «مبدأ الرعاية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين»، الذي سيحجب المواطنين الموت عند أبواب المستشفيات بحجة عدم وجود سرير فارغ. أما المطلب الآخر، فيتعلق بـ «التعليم والعمل على تفعيل التعليم الرسمي المجاني وضرورة إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية». وهنا، يفترض بالعهد الجديد أن يجيب عن «سؤال المواطنين: هل تقبل أن تفرغ المدارس الرسمية وأن تظل المدارس الخاصة بسبب السياسات التربوية الخاطئة هي الأهم؟». ثمة مطلب آخر في مسيرة كرامة المواطن، وهي العمل. ففي آخر إحصاء لنسبة البطالة في لبنان، ستجد أن جلّ العاطلين من العمل هم طلاب الجامعات (إذ تبلغ نسبتهم 47%)، بحسب خلف. الشغل الذي يحرم منه الشباب اللبناني بسبب الحكم الطائفي وسياسة المحاصصة، يدفعه إلى المغادرة إلى خارج البلاد، إذ إن 67000 يغادرون لبنان سنوياً

من مختلف المستويات العلمية بعمر الشباب». وفي الوقت الذي يحتاج فيه لبنان إلى «34 ألف فرصة عمل لا يوجد فعلياً سوى 3400 فرصة نحو البطالة والهجرة أو الأعمال غير المشروعة».

#### القانون 220 نموذجا

بحسب إحصاءات البنك الدولي، فإن نسبة المعوقين في لبنان تبلغ 15%. مع ذلك، لا تتغير هذه النسبة شيئاً، ولا حتى في تطبيق القانون 220 المتعلق بحقوق هؤلاء، والمصدق منذ عام 2000. إلى الآن، لا يزال 83% من المعوقين عاطلين من العمل

### المعركة الأساسية استرداد الإدارة، أما إذا كانت معركة طوائف فهي فاشلة سلفاً

و43% منهم يعيشون تحت عتبة الحرمان». هذه النسب «تدفعنا إلى مطالبة الرئيس الجديد بمعالجة أصل المشكلة، وهي إقرار منهجية عملية الدمج في مؤسسات القطاع العام. لمرة أخيرة، فليبدأوا بالتعاطي مع هذا القانون على أنه جزء أساس من هيكلة الدولة»، تقول رئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين، سيلفانا اللقيس. لا يطلب هؤلاء سوى تطبيق هذا القانون كي «يصبح أفراداً في المجتمع». المطلوب اليوم «التطبيق والتصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين. أن نرى ذلك في البيان الوزاري لحكومته المقبلة».

إعلان حالة الطوارئ بـ «المينيموم» إذا ما كانت المطالب على مقياس ما تعيشه البلاد من أزمات «فالمنيموم» إعلان حالة الطوارئ، هذا على الأقل ما تنتظره من الرئيس ضمن أولوياته»، يقول الناشط البيئي بول أبي راشد. وحالة الطوارئ تنوع «ما بين البيئية التي لم يعد المواطن يحتفل ما وصل إليه الوضع في البلاد، وطوارئ قضائية بالعمل على تحرير القضاء من الطبقة السياسية كي يقوم بدوره في تفعيل الرقابة، فإذا ما بيرجع يصير في قضاء ودولة مؤسسات لا يعول على هذا الحكم».

ثمة أولويات أخرى؛ منها القوانين وتحديثها، والميزان هنا سيكون قانون الانتخاب «فأما قانون يرى المجتمع المدني أو قانون يعيد تذكيرنا باستمرار تقاسم البلد من نطف وسدود ومحارق». هناك أمنية أخرى على الأقل على الصعيد البيئي، وهو أن يكون «الرئيس الجديد رئيس جمهورية وليس ممثلاً للتيار الوطني الحر، كون التجارب في التيار لا تبشر بالكثير من الخير، انطلاقاً من مناصرة الوزير جبران باسيل بالمحارق، وصولاً إلى أحاديث السدود والنطف».

#### حقوق النساء باستصدار قوانين وقائية

لم يبلغ قانون «حماية النساء من العنف الأسري» موت الكثيرات على أيدي أزواجهن، ولم يأت أصلاً ليقفل ذلك، وخصوصاً إذا ما تتبعنا خروج بصيغته النهائية التي أتت نتاج «تسويات سياسية». فهذا القانون لم يقدر على المس بالأحوال الشخصية ولا استطاع أن يكون وقائياً. الوقائية هي «بالضبط ما نطلبه من العهد الجديد، أن تكون هناك قوانين وسياسات وقائية للحد من العنف، وهذا يتطلب أن يكون موضوع الحماية من العنف مش بس قانون، وإنما مفروض تكون سياسة على صعيد كل الوزارات في الدولة».

للناس مطالب بديهية تتعلق بالحفاظ على كرامة المواطن (مروان طحطح)

